



اسم المقال: المسؤولية الاجتماعية لرواد الأعمال وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030

اسم الكاتب: د. ابراهيم بن مذكر بن صالح العتيبي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/6389>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/20 16:30 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>





Journal of Anbar University for Law and Political Sciences



P. ISSN: 2706-5804

E.ISSN: 2075-2024

Volume 14- Issue 1- June 2024

المجلد ١٤ - العدد ١ - حزيران ٢٠٢٤

Social Responsibility of Entrepreneurs According to Saudi Arabia's Vision 2030

¹ Dr. Ibrahim bin Mudhakhir bin Saleh Al-Otaibi

¹ University of Tabuk - Tabuk - Kingdom of Saudi Arabia

Abstract:

This research addresses the topic of social responsibility among entrepreneurs in Saudi Arabia in accordance with Vision 2030. The aim of the study is to underscore the importance of social responsibility as an integral part of sustainable development strategy, with a focus on the role of companies in achieving balanced economic and social prosperity. The research includes findings indicating the elevated priority given by Saudi Arabia to the social responsibility of entrepreneurs, particularly within the framework of achieving Vision 2030 for sustainable development. Additionally, it highlights the mutual benefits between companies and society through adopting social responsibility to address economic and social challenges and promote sustainability.

Based on these findings, the main recommendations of the research include enhancing awareness and education about the role of social responsibility among entrepreneurs through workshops and training courses, establishing specialized departments within companies to monitor their commitments and develop a clear institutional vision, and integrating social responsibility concepts into university curricula to increase awareness and practical engagement. The aim of the research is to stimulate sustainable practices among entrepreneurs in Saudi Arabia and integrate social responsibility as a key element in institutional strategies to achieve desired sustainable development.

1: Email:

Imathker@ut.edu.sa

2: Email:

DOI

10.37651/aujpls.2024.149037.123
8

Submitted: 24/3/2024

Accepted: 10/4/2024

Published: 1/06/2024

Keywords:

Social Responsibility
Entrepreneurs
Companies
Sustainable Development.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).



المسئولية الاجتماعية لرواد الأعمال وفق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠

د. إبراهيم بن مذكر بن صالح العتيبي
جامعة تبوك - تبوك - المملكة العربية السعودية

الملخص:

يتناول هذا البحث موضوع المسؤولية الاجتماعية لرواد الأعمال في المملكة العربية السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠. يهدف البحث إلى بيان أهمية المسؤولية الاجتماعية كجزء أساسي من استراتيجيات التنمية المستدامة، مع التركيز على دور الشركات في تحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي بالتوازن. يتضمن البحث نتائج تشير إلى ارتفاع الأولوية التي توليها المملكة العربية السعودية للمسئولية الاجتماعية لرواد الأعمال، خاصة في إطار تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى الاستفادة المتبادلة بين الشركات والمجتمع من خلال تبني المسؤولية الاجتماعية لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الاستدامة.

وبناءً على ذلك، تتضمن التوصيات الرئيسية للبحث تعزيز التوعية والتثقيف بدور المسؤولية الاجتماعية بين رواد الأعمال من خلال ندوات ودورات تدريبية، إنشاء دوائر مختصة بالمسؤولية الاجتماعية داخل الشركات لمراقبة التزاماتها وتطوير رؤية مؤسسية واضحة، وتضمين مفاهيم المسؤولية الاجتماعية في المناهج الجامعية لزيادة الوعي والتفاعل العملي. يهدف البحث إلى تحفيز الممارسات المستدامة لرواد الأعمال في المملكة العربية السعودية ودمج المسؤولية الاجتماعية كعنصر أساسي في الاستراتيجيات المؤسسية لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

الكلمات المفتاحية:

المسئولية الاجتماعية، رواد الأعمال، الشركات التجارية، التنمية المستدامة.

المقدمة

يكتسب الدور الاجتماعي للشركات والقطاع الخاص بشكل عام أهمية متزايدة بعد تخلي الحكومات عن كثير من أدوارها الاقتصادية والخدمية التي صحبتها برامج اجتماعية كان ينظر إليها على أنها أمر طبيعي ومتوقع في ظل انتفاء الهدف الربحي للمؤسسات الاقتصادية التي تديرها الحكومات.

وتمثل المسؤولية الاجتماعية لرواد الأعمال ركناً أساسياً من أركان رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، وتحت شعار "وطن طموح ومواطن مسؤول"، أكدت أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ على توجه الدولة الحثيث نحو تفعيل المسؤولية الاجتماعية في جميع قطاعاتها الربحية وغير الربحية.

أولاً: موضوع البحث / ينصب موضوع البحث على بيان مسؤولية رواد الأعمال الاجتماعية في ظل رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، وما تمثله من ضرورة مهمة من أجل توفير احتياجات المملكة العربية السعودية من استثمار في تشغيل وتأمين صحي وتعليم وتدريب وتنقيف وخلق بيئة نظيفة، وغيرها من متطلبات البعد الاجتماعي، خاصة أن المسؤولية الاجتماعية لها مفهوم مُركب ومُعقد يتكون من عدة جوانب إنسانية وتنظيمية وثقافية متداخلة.

ثانياً: أهمية البحث / تبرز أهمية البحث في بيان دور رواد الأعمال الاجتماعي داخل المملكة، خاصة انه لم يحظ باهتمام الفقه إلا حديثاً؛ وذلك كون أنشطة رواد الأعمال الاجتماعية لم تعد أنشطة داخلية محصورة في حدود أو إطار جهة معينة؛ فالتوجه الحالي لرؤية المملكة ٢٠٣٠ يؤكد على عدم الاكتفاء بقيام الأجهزة الحكومية بواجباتها الاجتماعية فقط، بل إن ما يُناط بها أكبر من ذلك بكثير؛ فالتنفيذ الأمثل للأنشطة الاجتماعية يتطلب نظرة استراتيجية لما هو داخل الشركات، ويتطلب أيضاً سلسلة من الأدوار الاستراتيجية مع الشركات والمنظمات الأخرى، لكن عدم وضوح هذه الاستراتيجية في الأجهزة الحكومية من جهة، وغموض الأدوار المختلفة لهذه الأجهزة في سياق مسؤولياتها الاجتماعية من جهة أخرى، يتطلب العمل الدؤوب لتوضيح دور الأجهزة الحكومية الاجتماعي ومسئوليتها.

ثالثاً: إشكالية البحث / تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي المتمثل في بيان مدى فاعلية مسؤولية شركات رواد الأعمال الاجتماعية باعتبارها جزءاً من استراتيجيتها للتفاعل مع المجتمع والبيئة المحيطة من خلال بيان أبعاد ومبادئ هذه المسؤولية ومجالاتها؟ ويقودنا هذا التساؤل إلى تساؤل آخر حول ماهية دور هذه المسؤولية في تحقيق التنمية المستدامة وتشجيع الاستثمار داخل المملكة العربية السعودية في ضوء رؤيتها ٢٠٣٠؟

رابعاً: أهداف وأسباب اختيار البحث

١- أهداف البحث: تكمن أهداف في بعض النقاط منها

أ- إبراز ثقافة المسؤولية الاجتماعية ونشرها بمفهومها العلمي الحديث، والتأكيد على دور شركات رواد الأعمال في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة .

ب - تحديد دور مسؤولية شركات رواد الأعمال الاجتماعية نحو البيئة سواء البيئة الداخلية للشركات؛ وذلك من خلال بيان دورها في مجال تقديم الرعاية الاجتماعية للعاملين وأسرهم؛ وأيضاً بيان دورها فيما يتعلق بتدريب وتطوير ورفع كفاءة العاملين بالشركة، أم بيئتها الخارجية وذلك من خلال بيان التدابير والإجراءات المتخذة للحد من تلوث البيئة، وأيضاً بيان دورها في مجال دعم الخدمات والأنشطة، وما تطرحه من برامج متميزة في هذا المجال.

ج - بيان الجهود التي تبذلها المملكة السعودية من أجل تبني مسؤولية رواد الأعمال الاجتماعية في ضوء رؤيتها ٢٠٣٠، وما تأثير حوكمة الشركات على الوفاء بها.

٢- أسباب اختيار البحث وتكمن أسباب اختيار البحث في:

أ- بيان مدى إمكانية شركات رواد الأعمال في تحقيق مبدأ المواطنة والوفاء بمسؤولياتها وواجباتها تجاه المجتمع.

ب - بيان مدى إمكانية تعديل شركات رواد الأعمال للنموذج الاقتصادي التقليدي القائم على تعظيم الربحية فقط مع الأخذ في الحسبان أيضاً الاعتبارات الاجتماعية.

ج - أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية في مجال الأعمال مازال مفهوماً غامضاً ولم يتفق عليه بعد وهذه الحقيقة هي التي ولدت الارتباك والحيرة بين شركات رواد الأعمال في تحديد مدى مسؤولياتهم.

د- أنه على الرغم من كل الاهتمام الذي حظي به هذا الموضوع؛ فإن مسألة وضع معايير محددة ودقيقة لقياس عائد الوفاء بتلك المسؤولية هي عملية ينتابها بعض الصعوبات والجدل والاجتهاد نظراً لعدم وجود اتفاق دقيق حول أبعاد محددة لتلك المسؤولية.

خامساً: الدراسات السابقة

١- دراسة محمد، إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف (٢٠١٦): بعنوان "المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية: دراسة تحليلية وتطبيقية على مصر"^(١).

توضح هذه الدراسة أهمية دور مسؤولية الشركات الاجتماعية ومواجهتها للأزمات في ظل العولمة وتراجع دور الدولة في ظل تطبيق آليات اقتصاد السوق الحر، بالإضافة الى دورها في دعم برامج التنمية الاجتماعية.

٢- دراسة عيد، عادل عزت (٢٠١٧) بعنوان "المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"^(٢).

حيث تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور القطاع الخاص بالتعاون مع الحكومات في تحقيق أهداف المجتمع، عن طريق الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع.

٣- دراسة الحاج، سالم محمد (٢٠٢٠): بعنوان "المسؤولية الاجتماعية وأثرها في التنمية وحماية البيئة: رؤية لدور الشركات العامة في المجتمع المحلي"^(٣).

(١) محمد، إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف، "المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية: دراسة تحليلية وتطبيقية على مصر"، بحث منشور في مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مج ١٠٧، ع ٥٢٣، (٢٠١٦): ص ٢٦١-٣٤٨.

(٢) عيد، عادل عزت، "المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"، بحث منشور في مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، ع ٥٨٤، ج ٢، (٢٠١٧): ص ٢٦٣-٣٢٥.

(٣) الحاج، سالم محمد، "المسؤولية الاجتماعية وأثرها في التنمية وحماية البيئة: رؤية لدور الشركات العامة في المجتمع المحلي"، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية، كلية الآداب بالخمس، جامعة المرقب، ليبيا، (٢٠٢٠): ص ٤١٠-٤٢٩.

حيث تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر أنشطة الشركات على البيئة، ومدى قدرتها على الاندماج في المنطقة في إطار مسؤوليتها الاجتماعية ومحاولة اختيار الأعمال لدعم المجتمع مع بيان أوجه هذه الأعمال والخدمات.

٤- دراسة ابن داود، سلوى بنت داود بن سعد (٢٠٢١): بعنوان "تحديدات تحقيق المسؤولية الاجتماعية في الجامعات السعودية" (١).

وتكمن هذه الدراسة في بيان العقبات التي تواجه الجامعات السعودية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية لها وفقا لإعلان رؤية ٢٠٣٠، مع بيان مدى إمكانية وضع حلول لمواجهة هذه التحديات.

سادسا: منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهجين التحليلي والتأصيلي من خلال بيان ماهية المسؤولية الاجتماعية وطبيعتها القانونية لها وتحليل النظريات التي تقوم عليها، ومبادئها، ودورها في تحقيق التنمية داخل المملكة العربية السعودية في ضوء رؤيتها ٢٠٣٠، ومدى فاعليتها في تشجيع الاستثمارات الأجنبية.

سابعا: خطة البحث

المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية لرواد الأعمال.
المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية.
المطلب الثاني: التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية لشركات رواد الأعمال السعودية.
المبحث الثاني: دور المسؤولية الاجتماعية في تنمية المجتمع السعودي.
المطلب الأول: المسؤولية الاجتماعية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.
المطلب الثاني: جهود المملكة العربية السعودية للارتقاء بالمسؤولية الاجتماعية لرواد الأعمال.

I. المبحث الأول

ماهية المسؤولية الاجتماعية لرواد الأعمال

تظهر مشكلة تحديد ماهية المسؤولية الاجتماعية لشركات رواد الأعمال بشكل واضح في حقيقتها من التداخل بين الأنشطة المختلفة لهذه الشركات بالإضافة إلى صعوبة رسم خط فاصل بين هذه الأنشطة، كما أن مسؤوليتها موزعة بين مؤسسات حكومات الدول وبين الشركات الخاصة دون وجود ضوابط واضحة تبرز الحد الأدنى من المسؤوليات أو الالتزامات التي يجب أن يهتم بها كل فريق، وبناء عليه سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين كالآتي:

المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية لشركات رواد الأعمال السعودية.

(١) ابن داود، سلوى بنت داود بن سعد، "تحديدات تحقيق المسؤولية الاجتماعية في الجامعات السعودية"، بحث منشور في مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، ع٦٩٤ ج١، (٢٠٢١): ص٢٨١-٢٨٥.

I. أ. المطلب الأول

مفهوم المسؤولية الاجتماعية

اختلفت المسميات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية فمن بينها " المساءلة الاجتماعية لأصحاب الأعمال، والمواطنة التنظيمية للشركات، والشركات الأخلاقية، والحوكمة الجيدة للشركات؛ والالتزامات التنظيمية للشركات"^(١).

I. أ. ١. الفرع الأول

تعريف المسؤولية الاجتماعية

أولاً: المقصود بالمسؤولية الاجتماعية لرواد الاعمال: يوجد تعريفات متعددة ومتنوعة تختلف باختلاف وجهات النظر في تحديد شكل هذه المسؤولية؛ ويمكن القول أن تعريف المسؤولية الاجتماعية لرواد الأعمال وأبعادها وطرق قياسها وأساليب الرقابة عليها يكتنفها بعض الغموض^(٢).

١- تعريف بعض الفقهاء للمسؤولية الاجتماعية: يوجد تعريفان أحدهما ضيق يركز على ربط هذه المسؤولية بما تحققه من ربح وعوائد مادية للمساهمين والمالكين؛ والآخر واسع يركز على ما هو أبعد من مجرد تحقيق العوائد المالية والاقتصادية، وأنها تتعدى ذلك لتشمل جوانب بيئية واجتماعية تتعلق بخدمة المجتمع^(٣).

ويرى جانب من الفقهاء أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يتطلب إيجاد التوازن بين متطلبات المنظمة واحتياجاتها ومموليها والعاملين فيها والمجتمع المحلي الذي تخدمه، وعرفه بأنه "الالتزام بتحقيق نوع من التوازن بين الأطراف المختلفة والمترابطة بمصالح مختلفة وحاجاتها الإنتاجية وعمالها وبيئتها الخارجية"^(٤).

وهناك تعريف آخر للمسؤولية الاجتماعية بأنها "ما تقوم به المنظمة بصورة اختيارية من أنشطة تتعلق بالمجتمع والمالكين من خلال سير الأنشطة الاجتماعية بجانب أهدافها الربحية"^(٥).

٢- تعريف منظمات الأعمال لمسؤوليتها الاجتماعية: انقسمت المنظمات إلى اتجاهين، الاتجاه الأول الذي ينظر إليها كونها التزام قانوني على الشركة مثل (البنك الدولي، ومجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة)، الاتجاه الثاني الذي ينظر إليها كونها عمل تطوعي مثل (الاتحاد الأوروبي، والغرفة التجارية العالمية).

(١) طاحون، حسين حسن، تنمية المسؤولية الاجتماعية، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٩) ص ٣٤.
 (٢) الغالبي، طاهر؛ العامري، صالح، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع، (عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥)، ص ٥٠.
 (٣) جبارة، جبارة محمد؛ عبد العظيم، مناهل خلف الله، "التأصيل النظري لمفهوم المسؤولية الاجتماعية"، بحث منشور في مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق، مصر، ٨٤٤، (٢٠١٧): ص ١٢٧.
 (٤) التويجري، محمد، "المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية"، بحث منشور في المجلة العربية للإدارة، العدد ٤، (١٩٨٨): ص ٢١.
 (٥) شعشاعة، ماهر، "محاسبة المسؤولية الاجتماعية بالتطبيق على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، (رسالة ماجستير، كلية الحقوق، الجامعة الأردنية، ١٩٩١)، ص ٥٤.

أ - تعريفات أصحاب الاتجاه الأول: فقد عرفها البنك الدولي بأنها "التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة السكان بأسلوب يخدم الاقتصاد والتنمية في آن واحد"⁽¹⁾.

أما بالنسبة لمجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة فقد تناولها بأنها "الالتزام المستمر بالتصرفات الأخلاقية من قبل مؤسسات الأعمال ومساهمتها في تحقيق التنمية وتحسين الظروف المعيشية للعاملين وعوائلهم"⁽²⁾.

ب - تعريفات أصحاب الاتجاه الثاني: فقد عرفها الاتحاد الأوروبي بأنها "ما تقوم به الشركات من أعمال لها طابع اجتماعي وبيئي على نحو تطوعي"، وبالتالي تقوم فكرة هذا التعريف على العمل التطوعي الذي لا يتقيد بالالتزام قانوني أو قواعد محددة تلتزم بها الشركات"⁽³⁾.

أما بالنسبة للغرفة التجارية العالمية فقد تناولتها على أنها "كافة المحاولات التطوعية للشركات من أجل تحقيق تنمية بناء على اعتبارات أخلاقية واجتماعية"، وبهذا فان التعريف يقوم على أساس تطوعي ومبادرة حسنة دون وجود التزام قانوني يجبرها على ذلك، وانما قائمة على نوع من اقتناع"⁽⁴⁾.

الرأي الذي يريجه الباحث بخصوص وضع تعريف محدد لمسؤولية شركات رواد الأعمال الاجتماعية: انه بمطالعة التعريفات التي سبق سردها، نستنتج منها أنه لا يمكن وضع تعريف بشكل موحد ومحدد له صفة الالتزام، وأن هذا الالتزام في مضمونه أدبي ومعنوي تستمد من طبيعتها الطوعية الاختيارية، ومن هنا تعددت صور مبادرات ونشاطات الشركة وأشكاله، وأن المسؤولية بطبيعتها ليست جامدة وتتصف بالتطور المستمر كي تتلاءم مع مصالح الشركة المختلفة.

ثانياً: الأسباب التي ترجع إلى عدم وضع تعريف محدد للمسؤولية الاجتماعية

١- الاختلاف في طبيعة في المشكلات والقيم من مجتمع لآخر: يولد هذا الاختلاف اختلافاً آخر في مسؤولية كل شركة في كل مجتمع من تلك المجتمعات، فلا بد أن تختلف حتماً وبالضرورة مجالات المسؤولية الاجتماعية في كل مجتمع بذاته؛ كما أن القيم الدينية والمفاهيم السياسية تفرض في كل مجتمع على شركات رواد الأعمال سلوكيات معينة لأدائها وتحدد

(1) Michel Capron et Françoise Quairel-Lanoizelée(2007), la responsabilité d'entreprise, éditions la découverte, Paris, p23.

(2) World Business Council for Sustainable Development (WBCSD) 1999: Meeting changing expectations: Corporate social responsibility,p2.

(3) نصار، هبة، "المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال الخاص: دراسة استطلاعية"، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، ١٤٤ع، (٢٠٠٠): ص ٢١.

(4) عزوي، أمير؛ بو زيد، سايج، "دور المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة الاقتصادية في إرساء الثقافة البيئية"، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، (٢٠١١): ص ٤٠٦.

سلوكياتها المقبولة وغير المقبولة اجتماعياً، فإن الغش في عرض منتجاتها وثبوت ذلك فإن ذلك يضع الشركة تحت طائلة القانون ويعرضها للعقاب^(١).

٢- الطابع المتغير للمشكلات والتوقعات الاجتماعية داخل المجتمع الواحد: فالتطور التكنولوجي في مجالات المعرفة وما يصاحبها من تطور في الاحتياجات الاجتماعية تحتم تلقائياً على رواد الأعمال ضرورة تغيير وتعديل التزاماتها ومسئولياتها تجاه مجتمعاتها بنفس معدل سرعة التغيير في المشكلات السائدة بالمجتمع^(٢).

وتبرز انعكاسات الطابع المتغير والمتطور لمشكلات المجتمع السعودي بصفة خاصة حيث تعطي تلك الدول أهمية فائقة لخدمات التنمية في شكل خطط طموحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولاشك أن التغييرات في المشكلات الاجتماعية هي نتاج مباشر لما تحققه خطط التنمية من نجاح، ومن ثم تبرز الحاجة إلى بيان دور رواد الأعمال في حل هذه المشكلات المترتبة على هذه التغييرات أو حتى التخفيف من حدتها.

I.٢.١. الفرع الثاني

الخلاف الفقهي حول تبنى المسؤولية الاجتماعية لرواد الأعمال

لا يمكن القول قيام شركات رواد الأعمال بمسئولياتها الاجتماعية تمثل عبئاً على الشركة وتقلل أرباحها بل تساهم في تحسين صورة ومركز الشركة في أعين العملاء والجمهور المستفيد مما يترتب عليه زيادة عوائدها الربحية في الأجل المتوسط والطويل؛ لذلك فإنها تعد استثماراً طويلاً الأجل له عائده على المدى الطويل يفوق التكلفة المنفقة على أوجه الأنشطة الاجتماعية للشركة^(٣)، وهناك خلاف بين الفقهاء حول مدى وجوبية ممارسة رواد الأعمال لهذه المسؤولية كالاتي:

الاتجاه الأول "المؤيد لمسؤولية رواد الأعمال الاجتماعية" والذي يريجه الباحث: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن مصالح كبيرة للشركات وأصحاب الأعمال تتبنى مذهب المسؤولية الاجتماعية لأنها سوف تستفيد على المدى البعيد من نتائج ممارسة هذه المسؤولية على صعيد الاستقرار والسلام الاجتماعي، وذلك من خلال تعظيم أرباح الشركة، ويستندوا إلى المبررات الأتية:

١- ضرورة وجود ارتباط بين أعمال الشركة والمجتمع؛ فالمجتمع هو الذي يعطي لهذه الشركات مقومات وجودها وبقائها، وإلا فإن هذه الثقة ربما تسحب في حالة العجز عن تلبية

(١) الدقن، أحمد السيد محمد، "المسؤولية الاجتماعية للشركات: اطار مفاهيمي"، بحث منشور في المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مج ٢٠، ١٤، (٢٠١١): ص ٢٢.

(٢) حسام الدين، محمد، المسؤولية الاجتماعية للصحافة، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣)، ص ٤٩.

(٣) دحلان، عبد الله صادق، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، عالم العمل منظمة العمل الدولية، (بيروت: المكتب الإقليمي للدول العربية، العدد ٤٩، ٢٠٠٤)، ص ١.

حاجة المجتمع، أو ما يعرف بمبدأ المواطنة، حيث تتحمل الشركة بالتزامات تجاه مشاكل المجتمع من خلال إمكاناتها المادية والفنية والبشرية^(١).

٢- تعتبر مسؤولية رواد الاعمال الاجتماعية بمثابة استثماراً طويل الأجل، ويعزز قدراتها التنافسية، ويساعدها في تحسين سمعتها؛ خاصة أنها التزاماً أخلاقياً وواجباً دينياً يقع على عاتق الشركات، وهو ما يجعلها تُسهم بشكل فعال في البرامج الاجتماعية المختلفة من تعليم ورياضة وصحة ومراجعة الفقر وغيرها^(٢).

الاتجاه الثاني المعارض للمسئولية الاجتماعية لرواد الأعمال: انتقد هذا الاتجاه فكرة المسؤولية انطلاقاً من خلفية أيديولوجية ترى أنها ليست إلا محاولة لتفريغ دور الحكومة والدولة كرقيب على الشركات بصفة خاصة، حيث يعتقدون أن الدور الاجتماعي لرجال الأعمال قد يشنت تركيزهم على الجوانب الاقتصادية؛ خاصة أن الهدف الرئيسي للشركات وأصحابها تحقيق الربح وتعظيمه، وأن دور حكومات الدول التي تقوم بتحصيل الضرائب من الشركات من أجل الأغراض الاجتماعية والتنمية ويستندوا في رأيهم إلى الحجج الآتية:

١- الحاجة إلى الكثير من المال من أجل تبنى فكرة مسؤولية الشركات تجاه المجتمع، وسينعكس سلباً على نموها وتوسعها وخفض أرباحها، وبالتالي ستؤدي إلى تقادم عجز ميزان المدفوعات؛ خصوصاً في حالة عدم إنفاق المنافسة الآخرين، وهذا سيرفع أسعار منتجات الشركات، وبالتالي يضعف من ميزان المدفوعات والمشاكل النقدية التي تنترتب على ذلك^(٣).

٢- إن الأولى للشركات أن تستغل الأموال التي تنفقها تجاه المجتمع بدافع مسؤوليتها، يمكن استغلالها في حل المشكلات والأزمات التي قد تواجهها، كما أنه في نفس الوقت سينعكس بالسلب على المستهلك، ذلك أن توجيه جزء من أرباح الشركة لتبنى فكرة المسؤولية تجاه المجتمع كما اوضحنا يؤدي في النهاية إلى رفع أسعار منتجاتها، الأمر الذي يضر بالمستهلك في النهاية.

I.ب. المطلب الثاني

التطور التاريخي للمسئولية الاجتماعية لشركات رواد الأعمال السعودية

تقوم مسؤولية شركات الاجتماعية على ضرورة خلق نوع من التناسق بين مصالح الشركة الربحية وبين مصلحة المجتمع، فكان لا بد من وضع تبنى لفكرة الجمع بين المصلحتين

(١) خليل، مازن عبد القادر، "واقع المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي وأثرها على الأداء" دراسة تطبيقية، (رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن، ١٩٩٤)، ص١٦.

(٢) بو بكر، محمد الحسن، "دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المنظمة" دراسة في حالة مؤسسة نفضال باتنة، (رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٤)، ص١٢.

(٣) يحيوي، نعيمة؛ عاقل، "فضيلة التنمية المستدامة والمسئولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي"، بحث منشور في مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، (٢٠١٦): ص١٢٦.

من خلال التطرق للبعد القانوني، وآليات قيام هذه الشركات بمسؤوليتها تجاه المجتمع على النحو التالي:

I. ب. ١. الفرع الأول

البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية لرواد الأعمال

أولاً: الخلاف الفقهي حول الطبيعة القانونية لنشاطات الشركات المجتمعية: انقسم الفقه في هذه المسألة إلى اتجاهين مختلفتين؛ الاتجاه الأول يخرج التزام الشركات تجاه المجتمع من دائرة الالتزامات القانونية؛ ويقدمها على أنها مبادرات طوعية تؤديها الشركات بمحض إرادتها المجردة دون أي ضابط قانوني ملزم، بينما الاتجاه الثاني فيطرحها على أنها مسؤولية قانونية متكاملة الأركان تعمدت مصادرها وتقدمتها التنظيمات والاتفاقيات^(١).

الاتجاه الأول: أصحاب تبني فكرة الالتزام الطوعي: حيث تناول جانب من الفقهاء موضوع المسؤولية الاجتماعية للرواد الأعمال بالبحث والتحليل ويقدم لديهم أساس الالتزام القانوني لهذا شكل من المسؤولية، ولا يعتبروها سوى تذكير لرواد الأعمال بمسؤوليتهم وواجباتهم تجاه مجتمعهم الذي تنتسب إليه شركاتهم، وأن جوهر هذه المسؤولية لا يتعدى المبادرات الطوعية تؤديها هذه الشركات بمحض إرادتها، وأنها بمثابة التزام أخلاقي للشركة تجاه المجتمع والذي من شأنه تعزيز مكانة الشركة للمستهلكين ويكون له دور بالغ في نجاحها وتحسين أدائها بشكل يحقق تنمية للمجتمع^(٢).

الاتجاه الثاني: أصحاب تبني فكرة الالتزام القانوني: بعد أن تبلور بشكل واضح ومنتامي وجود التزام اجتماعي طوعي للشركات تجاه المجتمع بدأت مجموعة من الاتجاهات تنادي بضرورة جعله التزام قانوني يجب على شركات رواد الأعمال الالتزام به^(٣).

ثالثاً: أنواع أو أبعاد مسؤولية شركات رواد الأعمال تجاه المجتمع: حيث تتنوع هذه المسؤولية على النحو التالي:

١- المسؤولية الاقتصادية للشركات: حيث تمارس الشركة أنشطتها لتحقيق الكفاءة والفعالية، وفي سبيل تحقيق ذلك استغلال مواردها بشكل أمثل لتنتج سلع وخدمات ذات نوعية عالية، لتحقيق عوائد عالية؛ فالمسؤولية الاجتماعية الأولى والأهم للشركة من الناحية الاقتصادية، فيجب أن تبقى الشركة منتجة للسلع والخدمات بصورة تحقق لها ربحاً^(٤).

(١) ظاهر، طيبة حبيب، "المسؤولية الاجتماعية للشركات الأجنبية تحت مظلة الاتفاقات الإطارية الدولية: دراسة تحليلية"، بحث منشور في مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، كلية الحقوق، جامعة القادسية، العراق، العدد ٥٩، (٢٠١٨): ص ١٧٧.

(٢) أنور، نورا محمد عماد الدين، "المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية" دراسة تطبيقية، بحث منشور في مركز المديرين المصري، القاهرة، (٢٠١٠): ص ٢.

(٣) السحيباني، صالح، "المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية" حالة تطبيقه على المملكة العربية السعودية، بحث ملقى في المؤتمر الدولي حول "القطاع الخاص في التنمية: تقييم استشراف"، بيروت، لبنان، (٢٠٠٩): ص ١٠.

(٤) البكري، تامر، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، (عمان: دار وائل للنشر، ٢٠٠١)، ص ٢٤.

٢- **المسؤولية القانونية للشركات:** حيث يندرج في هذا الإطار الالتزام الاختياري بالقوانين والتشريعات، سواء أكان هذا في الاستثمار أو الأجور أو العمل أو البيئة أو المنافسة أو غيرها؛ حيث يتوقع المجتمع من الشركة أن يرى أعمالها قانونية^(١).

٣- **المسؤولية الأخلاقية للشركات:** التي تراعي من خلاله منظمة الأعمال الجانب الأخلاقي في كل قراراتها وأعمالها، تجنباً لعدم وقوع أي ضرر بالمجتمع، وتسمو هذه المسؤوليات على المسؤوليات المنصوص عليها في القوانين وتنسجم مع كافة المعايير والأعراف، ويتوقعها المجتمع وإن كان لا يطلبها على الرغم من أنها قد تكون محددة بصورة سيئة، وتشمل أموراً مثل أخلاقيات البيئة^(٢).

٤- **المسؤولية الخيرية والتطوعية للشركات:** ويقصد بها التبرعات كافة الاعمال الخيرية التي تخدم المجتمع ولا تهدف إلى الربح كما قد تتبنى المنظمة في هذا الإطار قضية أساسية من قضايا المجتمع وتعمل على دعمها.

I. ب. ٢. الفرع الثاني

التحديات التي أدت إلى تبني المملكة العربية السعودية للمسؤولية الاجتماعية

جاءت تنامي و بروز اتجاهات المملكة نحو تبني شركاتها لمسؤولياتها تجاه المجتمع نتيجة للعديد من التحديات من أهمها:

١- **الاتجاه نحو العولمة وللتشجيع نحو الاستثمار الأجنبية:** فمن أهم عوامل تشجيع واتجاه رواد الأعمال لتبني مسؤولياتها تجاه المجتمع، أن الشركات متعددة الجنسية اتجهت لنفس الاتجاه، وركزت في حملاتها على الاهتمام بحقوق الانسان والالتزام بكافة شروط العمل لديها والاهتمام بقضايا البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية وترشيد استهلاكها^(٣).

٢- **التطورات التكنولوجي الملحوظ في كافة المجالات:** التقدم التكنولوجي فرض على رواد الأعمال ضرورة التطوير في كافة منتجاتهم، ومهارات العاملين، والتغييرات في أذواق المستهلكين.

وبالتالي فمع التغييرات العالمية فانه لا بد من مواكبة هذه التغييرات من أجل مواكبة النجاح والقدرة على المنافسة فلا بد من مضاعفة الجهد، وأن تسعى نحو بناء علاقات متعددة مع الكافة كالمستهلكين والعاملين وشركاء العمل والمستثمرين، حتى تتمكن من مواكبة قدرتها على

(١) كاظم، ضرغام محمود، "المسؤولية الاجتماعية للشركات من الناحية القانونية"، بحث منشور في مجلة الجامعة العراقية، ٢٠٢٤، ج٢، (٢٠٢٢): ص ٥٢٧.

(٢) عثمان، سيد أحمد، التحليل الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٦)، ص ٢٧.

(٣) قاسم، خالد مصطفى، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصر، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٧)، ص ٤٨.

المنافسة في السوق؛ فبناء هذه العلاقات من شأنه أن يعمل على تكوين أساس لاستراتيجية جديدة تركز على أفراد المجتمع^(١).

٣- الدور التجاري الفعال لشركات رواد الأعمال: فقيام الشركات بدورها التجاري في المجتمع يعد أمراً حيوياً، ذلك أن عدم قيامها بذلك يضر بلا شك بسمعتها في السوق داخلياً وخارجياً. ويحملها مزيد من التكاليف، ويقلل من قدراتها على المنافسة، بالإضافة إلى إعفاء رواد الأعمال جزئي من الضرائب لالتزامها تجاه المجتمع، وأيضاً مساندة الحكومة السعودية لهذه الشركات من خلال منحها جوائز معنوية، والإعلان عن هذه الشركات في وسائل الإعلام المختلفة.

٤- ظهور العديد من المشكلات العالمية: إن ظهور العديد من مشاكل البيئة والاقتصادية على الصعيد العالمي مثل (التلوث، الاحتباس الحراري، الفقر، البطالة)، أصبح دافعا مهما لهذه الشركات أن تساهم في حل المشكلات والتي تمثل تهديداً كبيراً في الحاضر والمستقبل^(٢).

٥- اللجوء الى التخصص وتراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية: فبعد توسيع قاعدة الملكية وتزايد الاتجاه نحو عمليات التخصص، وتولى القطاعات الخاصة دور الريادة في تبنى العملية الإنتاجية والتصدير وتقديم الخدمات وغيرها، فقد أظهرت التخصصية الدور الاجتماعي والالتزام الأخلاقي للشركات حيث تم اعتباره استثمار يعود عليها بزيادة الربح والإنتاج ويقلل النزاعات والخلافات بين الإدارة والعاملين فيها والمجتمعات التي تتعامل معها، كما يزيد من انتماء العاملين والمستفيدين في هذه الشركات^(٣).

II. المبحث الثاني

دور المسؤولية الاجتماعية في تنمية المجتمع السعودي

إن مسؤولية الشركات تجاه المجتمع همة كبيرة للمساهمة في بناء ونهوض المجتمعات وخاصة في ظل الأزمات وعلى المستوى المحلي تظهر أهمية مسؤولية رواد الأعمال تجاه المجتمع في مجالات عدة، مما يحقق التنمية الشاملة وتعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية، وظهرت ذلك في رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، وسنقسم هذا المبحث إلى مطلبين كالآتي:

المطلب الأول: المسؤولية الاجتماعية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

المطلب الثاني: جهود المملكة العربية السعودية للارتقاء بمسؤولية رواد الأعمال الاجتماعية

(١) أحلام، مزياني، "أثر المسؤولية الاجتماعية على تنافسية المؤسسة" دراسة حالة اتصالات الجزائر بأبواب البواقي"، (رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، ٢٠١٦)، ص ٨٥.

(٢) جاد الرب، سيد محمد، الأخلاقيات التنظيمية والمسؤوليات الاجتماعية في منظمات الأعمال العصرية، (القاهرة: مصر، دار الكتب العصرية، ٢٠١٠)، ص ٣٨٦.

(٣) يونس، إيهاب محمد، "دور الدولة والمسؤولية الاجتماعية للشركات"، بحث منشور في المجلة المصرية للدراسات التجارية، مجلد ٣٤، (٢٠١٠): ص ٢٦١.

II.أ.المطلب الأول

المسؤولية الاجتماعية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠

تعتبر المسؤولية الاجتماعية شكل من أشكال المساهمة في التنمية المستدامة، فمتطلبات التنمية المستدامة تجد تطبيقها في مسؤولية الشركات تجاه المجتمع، وبالتالي يجب عليها أن تفصح عن أعمالها والتزاماتها المختلفة من خلال تقارير، وذلك كالآتي.

II.أ.١. الفرع الأول

دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية

أولاً: مفهوم التنمية الشاملة والمستدامة: يقصد بها بأنها "العلاقة بين النشاط الاقتصادي واستخدامه للموارد الطبيعية في العملية الإنتاجية وانعكاس ذلك على نمط حياة المجتمع، ويحقق الوصول الى مخرجات ذات نوعية جيدة للنشاط الاقتصادي وترشيد استخدام الموارد الطبيعية بما يؤمن استدامتها وسلامتها، دون أن يؤثر ذلك الترشيح سلباً على نمط الحياة وتطوره"^(١).

ويمكن القول أن المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة مفهومان متقاربان جداً ويصعب التمييز بينهما، فالأول يعني الخلط والاندماج بين اهتمامات الشركات تجاه المجتمع والبيئة معا في الأنشطة التجارية، والثاني يعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية^(٢).

ثانياً: الأنشطة التي تقدمها شركات رواد الأعمال في مجالات المسؤولية الاجتماعية من كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة: ويعنى ذلك أداء الشركة لكل واجباتها طبقاً للمعايير المثالية والتي تخدم كافة طبقات المجتمع من عمال وموردين وحكومة ومستهلكين، حيث إن العمل على مراعاة حقوق كافة الطبقات يؤدي إلى تحقيق التنمية المنشودة^(٣)، وتنقسم هذه الأنشطة الى:

١- أنشطة الشركات الاجتماعية تجاه العاملين فيها: يمثل الإنفاق على الموارد البشرية في الشركة استثماراً حقيقياً طويل الأجل حيث تمثل العمالة أحد المجالات الداخلية للمسؤولية الاجتماعية، حيث تلتزم بتوفير كافة المتطلبات اللازمة لتحسين مستوى حياة العاملين من أجل توفير مناخ مناسب يشجع على الجهد والعطاء، وكذلك الانتماء والولاء لصالح الشركة مما يحقق منافعاً اقتصادية للشركة^(٤)،

(١) إدريس، محمود سالم عبد الله، "مفهوم وأبعاد المسؤولية الاجتماعية وأثرها على التنمية المستدامة"، بحث منشور في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٣ع، (٢٠١٥): ص ٤٨٠.

(2) Elarag, Hussein(2014), (Social Responsibility of the Private Sector and Its Role in Sustainable Development of the Kingdom of Saudi Arabia) (April 1, 2014). Available at SSRN.

(٣) الاسرج، حسين عبد المطلب، "المسؤولية الاجتماعية للشركات"، بحث منشور مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، مج ٩، ع ٩٠، (٢٠١٠): ص ٨.

(٤) ضيافي، نوال، "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية"، (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ٢٠١٠)، ص ٢٣.

٢- **الأنشطة تعمل على تحسين التعامل مع العملاء:** تسعى الشركات إلى زيادة أرباح الشركة وزيادة سمعتها في الأوساط الصناعية والتجارية، وزيادة قدرتها على المنافسة، ورفع حصة المبيعات في الاسواق المحلية وسهولة نفاذها للسوق الخارجية وذلك من خلال الأنشطة الاجتماعية التي تقدمها، كما أن تحقيق رغبات العملاء والمستهلكين يؤدي إلى تطوير وتحسين خدمات ومنتجات الشركة على جذب ثقتهم ورضاهم والحفاظ على هذا الرضا^(١).

٣- **أنشطة الشركة تجاه المجتمع:** تهدف هذه الأنشطة إلى محاولة القضاء على مشكلات المجتمع مما يخلق مناخاً جاذباً للاستثمار بالإضافة إلى توفير الاستقرار الاجتماعي لشرائح المجتمع المختلفة، وتتمثل في الأنشطة الرياضية، وأنشطة التبرعات من تبرعات للهيئات والجمعيات الخيرية، والأنشطة التعليمية والثقافية، والأنشطة الطبية^(٢).

٤- **أنشطة الشركات للحفاظ على البيئة:** فيقع على عاتقها مسؤولية تجارة البئية المحيطة مثل منع التلوث والأضرار البيئية الناجمة عن الإشعاعات نتيجة عمليات الإنتاج أو تلوث المياه، فيجب عليها المحافظة على البئية، والعمل على اعادة تدوير المواد الضارة للاستفادة منها وتسويقها^(٣).

ثالثاً: تجارب ناجحة لشركات قامت بالمحافظة على مسؤوليتها تجاه المجتمع في المملكة العربية السعودية:

١- **شركة أرامكو:** تبذل شركة أرامكو السعودية جهود التواصل والتنمية المجتمعية في جميع الأماكن التي تدخل في نطاق مزاولة أعمالها، وذلك باعتبارها ضمن مبادئها الأساسية المبادئ للشركة منذ وقت تأسيسها، لاتخاذ خطوات جادة لحماية البئية والمشاركة في مجموعة من مشاريع ومبادرات المسؤولية الاجتماعية، وتظهر جهود الشركة في الآتي:

أ - العمل على تشجيع استراتيجية مبدأ المواطنة على المستوى المحلي والعالمي.
ب - العمل على تمويل الصناعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية من أجل مساعدة الافراد على صناعة مستقبلهم الاقتصادي.

ج - القيام بممارسات العمل الأخلاقي أثناء ممارسات أعمالها من شراء وتوريد، وتبني ممارسات العادلة بما يتفق مع مبادئ الاخلاق، وقيامها بإطلاق برنامج "اكتفاء" في عام ٢٠١٥ بهدف توطين السلع والخدمات في المملكة مما يؤدي الى رفع مستوى التنافسية العالمية من خلال دعم البئية الاقتصادية.

د - تسهم جهود شركة أرامكو في مجال تعزيز كفاءة الشباب السعوديين في كافة التخصصات التقنية وغيرها من علوم وهندسة ورياضيات ، ويُعد مركز الملك عبد العزيز الثقافي العالمي (إثراء) أبرز المبادرات الاجتماعية التطوعية التي قامت الشركة، ومن المتوقع

(١) عجاج، سهام، "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة كمدخل أساسي لتجسيد التنمية المستدامة إزاء العاملين"، بحث منشور في مجلة روافد، العراق، مج ٢، ٢٤، (٢٠١٨): ص ٢٣٠.

(٢) حسن، عوض هديان، "ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المنشآت الصناعية بالقطاع الخاص بدولة الكويت"، (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، ١٩٩٦)، ص ٦٥.

(٣) أبو شعيشع، شريف محمد علي، "دور المسؤولية الاجتماعية في حماية البئية"، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، مصر، ٢١٤، (٢٠٠٢): ص ١٣٢.

أن يُحدث المركز أثرًا ملموسًا وإيجابيًا للمملكة من خلال إذكاء الشغف بالمعرفة وتحقيق الإبداع والتواصل بين الثقافات^(١).

٢- شركة الفوزان لخدمة المجتمع ودعم المسؤولية الاجتماعية: كما نجد أيضا في سبيل دعم المسؤولية الاجتماعية في المملكة ما قامت شركة "الفوزان لخدمة المجتمع" وتأسيسها لبرنامج الفوزان لخدمة المجتمع عام ٢٠٠٥ ليكون الذراع الاجتماعي لشركة الفوزان القابضة، ويهدف هذا البرنامج الى بناء مستقبل أفضل للمجتمع والاقتصاد والبيئة مما له تأثير إيجابي في حياة الافراد والمجتمع السعودي ككل، حيث تسعى الشركة لأن تكون مساهماً فاعلاً في تنمية مجتمعها الذي تفخر بكونها جزءاً منها من خلال عملها وفق نهج متكامل يوازن بين أنشطتها التجارية ودورها المجتمعي الهادف^(٢).

II.٢.١. الفرع الثاني

ماهية إفصاح الشركات عن مسؤولياتهم الاجتماعية

أولاً: مفهوم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية: يعد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات أداة الاتصال الرئيسية لأصحاب المصلحة في الشركات فيما يتعلق بأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات؛ حيث عرفه جانب من الفقهاء بأنه " قيام المنشآت بتقديم بيانات دورية إلى المجتمع، تبين من خلالها نتائج أدائها الاجتماعي ومدى كفاءتها وفعاليتها في استغلال موارد المجتمع"^(٣)؛ ويكمن الغرض الأساسي من هذا الإفصاح هو بيان عن كافة المعلومات عن أنشطة الشركة تجاه المجتمع كما أنها ووسيلة لتبرير قراراتها ذات التأثير على المجتمع.

ثانياً: أسلوب الإفصاح عن مسؤولية شركات رواد الاعمال الاجتماعية: هناك أسلوبين رئيسيين في الإفصاح هما:

الأسلوب الأول: فصل تقارير الخاصة بالمسؤولية تجاه المجتمع عن التقارير المالية توجد ثلاث اتجاهات للإفصاح وهي كالتالي: تقارير الوصفية، وتقارير تعرض التكاليف الاجتماعية، وتقارير تعرض كافة التكاليف والمنافع الاجتماعية معاً^(٤).

الأسلوب الثاني: دمج تقارير المسؤولية الاجتماعية مع التقارير المالية: تعد محاسبة المسؤولية الاجتماعية وفق هذا الاتجاه امتداداً للمحاسبة الشركة مالياً بإضافة الأداء الاجتماعي جنباً إلى جنب مع الأداء الاقتصادي في نفس التقارير المحاسبية للمؤسسة^(٥).

(1) <https://www.aramco.com/ar/sustainability/responsible-business/supporting-communities/economic-and-community-projects>

(2) <http://alfozan.com/ar/alfozan-social-foundation>

(٣) عثمان، الأميرة إبراهيم، "الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية"، بحث منشور في مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، ٣ع، (١٩٩٩): ص ٨.

(٤) عيسى، عارف محمود كامل، "إطار مقترح لزيادة فعالية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بهدف تحسين جودة التقارير المالية وتعظيم قيمة المنشأة بالتطبيق على البيئة المصرية"، (رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠١٤)، ص ١٠٥.

(٥) نوافان، محمد حامد، "القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية"، (رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، ٢٠٠٢)، ص ١٠٢.

- ثالثاً: مؤشرات قياس أداء عمل الشركة تجاه المجتمع: يوجد أربعة مؤشرات أساسية يتم من خلالها قياس أداء المسؤولية الاجتماعية لرواد الأعمال وهي كالآتي:
- ١- قياس مؤشر أداء العاملين بالشركة: ويشمل جميع تكاليف الأداء بدون أجرهم الذي تقدمه الهيئة أو الشركة للموظفين فيها بدون النظر لمازكهم الوظيفية أو طبيعة أعمالهم، وتقوم الهيئة بالعمل على توفير كافة الإمكانيات التي تخلق حالة الولاء وانتفاء العاملين مثل العناية بحالتهم الصحية وتحسين الوضع الثقافي والنفسي لهم وأيضاً الاهتمام بهم بعد انتهاء الخدمة^(١).
 - ٢- قياس مؤشر الأداء من أجل المحافظة على البيئة: حيث تحاول الشركة جاهدة المحافظة على البيئة المحيطة وما ينتج من تلوث نتيجة الأنشطة الصناعية، ويقاس بحساب التكاليف الخاصة من أجل حماية أفراد المجتمع المحيط الذي تعمل الشركة داخل نطاقه الجغرافي، وتشمل تكاليف حماية تلوث الهواء والمياه والبحار والأراضي الزراعية^(٢).
 - ٣- قياس مؤشر الأداء من أجل العمل الخيري للمجتمع: حيث تساهم الشركات في خدمة المعمل الخيري والمساهمة في البرامج المختلفة والمتنوعة سواء البرامج الثقافية والرياضية والتوعية، ويتم حساب كافة مصاريف وتكاليف الأداء^(٣).
 - ٤- قياس مؤشر أداء الشركة لتطوير جودة ونوعية الإنتاج: وتشمل حساب كل ما تقوم به الشركة من مصاريف من أجل تطوير جودة منتجها لخدمة المستهلكين لتوفير رضا العميل وجذبه للقدوم على المنتج من خلال توفير الرقابة المستمرة على المنتج وتطوير مهارات العاملين^(٤).

II. ب. المطلب الثاني

جهود المملكة العربية السعودية للارتقاء بالمسؤولية الاجتماعية لرواد الأعمال

سعت المملكة كأثر حتمي لبعض العوامل والتطورات في مختلف المجالات في مختلف دول العالم، فكان لا بد من وجود منظومة حاکمة متفق عليها لمعالجة السلبيات الموجودة داخل الشركات تهدف إلى إحكام الرقابة على الأعمال من أجل المحافظة على حقوق أصحاب المصالح والمجتمع والبيئة المحيطة، إضافة إلى حماية الاقتصاد السعودي بصفة عامة من حدوث الأزمات المالية ومن ثم تتحقق التنمية المنشودة، وكان ذلك من خلال الآتي:

- (١) أبو سليم، خليل سليمان محمد، "قياس أثر آليات الحوكمة على تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات"، بحث منشور في مجلة اربد للبحوث والدراسات والعلوم الإدارية والمالية، الأردن، مج ٢٠، ع ١٤، (٢٠١٨): ص ٣٠.
- (٢) العصفور، صالح، "التقييم البيئي للمشاريع"، بحث منشور في مجلة حسر للتنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ع ٣٢٤، (٢٠٠٥): ص ٢٨.
- (٣) زيادة، أحمد عبد الخالق عبد العليم، "تعزيز مواطنة شركات القطاع الخاص لتحقيق التنمية المجتمعية"، بحث منشور في مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، كلية التربية، جامعة الفيوم، ع ٤٤، ج ٣، (٢٠١٥): ص ١٦٠.

(4) Toni A.D؛ Tonchia, S. (2009), Performance measurement systems models, characteristics and measures" International Journal of Operations & Production Management, 2(1/2), p13.

II. ب. ١. الفرع الأول

حوكمة الشركات ودورها في تطور مسؤوليتها تجاه المجتمع

أولاً: مفهوم الحوكمة: يقصد بها " نظام من الضوابط والتوازنات داخليا وخارجيا، يضمن أن الشركات توجه مسؤوليتها لكل أصحاب المصالح، وأن تعمل بطريقة تؤكد مسؤوليتها الاجتماعية في كل جوانب أنشطة أعمالها"^(١).

ثانياً: مدى أهمية حوكمة الشركات: تعتبر سبيل التقدم لكل من الأفراد والمؤسسات والمجتمع كله؛ وذلك لأنه من خلال تلك الآلية يتم توفير قدر مناسب من الضمان لتحقيق ربحية معقولة لاستثمارات الأفراد، وفي ذات الوقت تعمل على قوة وسلامة أداء المؤسسات ومن ثم تدعيم استقرار وتقدم الأسواق والاقتصادات والمجتمعات^(٢).

حيث تهدف حوكمة الشركات إلى تحقيق مبدأ الشفافية وتحقيق نوع من العدالة، والاحقية في مراقبة ومسائلة مديرو الشركات، وهذا يوفر نوع من الحماية والثقة لدى المساهمين وحملة السندات جميعاً، وأيضاً تحافظ من جانب آخر على نظام العمل والعمال وعدم استغلالهم بدون وجه حق، كما تشجع على الاستثمار وتدفعه لما توفره من الأمان والاستقرار القانوني، وتعمل على توفير فرص عمل جديدة للشباب^(٣).

وتتأثر الشركات بالحياة العامة، فأداءها يؤثر على الوظائف والدخل وغيرها من الأمور المرتبطة بحياة الأفراد في المجتمع، ومن ثم فيجب أن تكون الشركات مسؤولة عن التزامها لتحقيق لرفاهية وتقدم المجتمع، ويُعد تطبيق الشركة لمبادئ الحوكمة أحد أهم سبل وضعها على الطريق الصحيح^(٤).

وتهدف أيضاً إلى السعي نحو تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، فيقصد بالاستدامة استمرارية أعمال الشركة ومن ثم استدامة الربح؛ إلا أن الشركات لا يمكن أن تصل إلى هذه الاستدامة إلا من خلال توطيد علاقاتها مع عملائها ومورديها والعاملين بها مع الاهتمام بالبيئة المحيطة والقضايا التي قد تؤثر على استمرارية الشركة، ومن ثم تعمل على توفير البيئة الملائمة لتحقيق الاستدامة التي تسعى إليها، وتحافظ عليها؛ فاهتمام الشركة بمسؤوليتها تجاه المجتمع يتيح الفرصة لها لأن تكون شركة مرغوباً فيها لدى أفراد هذا المجتمع^(٥).

(١) سليمان، محمد مصطفى، حوكمة الشركات، (الإسكندرية، الدر الجامعية، ٢٠٠٨)، ص ١٥.

(٢) السباخي، عبد المنعم حسن، "حوكمة الشركات والوحدات الاقتصادية والحكومية والمسؤولية الاجتماعية لها: رؤية مستقبلية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مج ١٥، عدد خاص، (٢٠١١): ص ١٧٢.

(٣) أحمد، إبراهيم سيد، حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات عبر الوطنية وغسل الأموال، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٩)، ص ١٩٢.

(4) Amiram Gill(2008), corporate governance as social responsibility: A research agenda, Berkeley Journal of International Law, vol.26, no.2, p452.

(٥) أبو زنت، ماجدة احمد؛ غنيم، عثمان محمد، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، (الاردن: دار الصفا للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧)، ص ٢٥.

كما أن تطبيق مبادئ الحوكمة يجعل الشركة قادرة على جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الأسواق المحلية، ويمكن خلق بيئة عمل وسوق عمل مشجعة لرجال الأعمال والمستثمرين الأجانب لاستثمار أموالهم في المنطقة^(١).

ثالثاً: المعوقات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية لرواد الأعمال في المجتمعات العربية عموماً وماهية دور المملكة العربية السعودية في تخطي هذه المعوقات: تلعب مسؤولية الشركات الاجتماعية دوراً حيوياً، ووفقاً لرؤية المملكة ٢٠٣٠ وسعيها نحو التقدم والازدهار في جميع المجالات والعمل على زيادة استقطاب الاستثمارات المختلفة؛ بل وتعمل على إزالة كافة العقبات التي تواجه أصحاب الأعمال في ممارستها لمسؤوليتهم ومن هذه المعوقات الآتي:

١- ضعف تواصل أجهزة الدولة مع مؤسسات رواد الأعمال، وتعدد الإجراءات التي تمر بها عملية المساهمة في مشروعات خدمة المجتمع، وغياب التشريعات المنظمة لعمل البنوك والشركات الأخرى في أداء دورها الاجتماعي^(٢).

وقد تداركت المملكة العربية السعودية ذلك من خلال اقتراح إلزام شركات رواد الأعمال بدعم هذه الأنشطة بنسبة معينة من أرباحها الصافية سنوياً وإنشاء إدارة في القطاع الخاص تحت مسمى إدارة خدمة المجتمع، تكون همزة الوصل بين الإدارات العليا لهذه المؤسسات والمجتمع، وتنظيم حملات عن طريق وسائل الإعلام بهدف نشر ثقافة خدمة المجتمع وتأسيس صندوق خاص بالمسؤولية الاجتماعية وإلزام الشركات المعنية بتوجيه جزء من أرباحها للصرف على الأنشطة الاجتماعية^(٣).

٢- ضعف بل غياب الوعي لدى الكثير من رواد الأعمال بمسؤوليتهم تجاه المجتمع وتجاهل دور القطاعات الخاصة بشكل عام، بالإضافة إلى الخلط بينها وبين العمل الخيري.

وقد تداركت المملكة العربية السعودية ذلك من خلال المبادرات والمؤتمرات التي سعت المملكة العربية من خلالها إلى نشر الوعي لدى رواد الأعمال بأهمية مسؤوليتهم تجاه المجتمع والأثار الإيجابية الناتجة عن الالتزام بهذه المسؤولية سواء تجاه الشركة نفسها أو تجاه المجتمع والبيئة المحيطة بالشركة، ومدى اطلاق وصف الشركة حين تقوم بتنفيذ التزاماتها بالمواطن الصالح، بالإضافة إلى حثها على الالتزام بالأنظمة والقوانين المتبعة والنواحي الصحية والبيئية ومراعاة حقوق الإنسان وخاصة حقوق العاملين وتطوير المجتمع المحلي والالتزام بالمنافسة العادلة والبعد عن الاحتكار وإرضاء المستهلك.

(1) Djordjija Petkoski,(2015), Corporate Social Responsibility-The Role of the Private Sector and International Financial Institutions, in Corporate Governance, Market Economy and Accountability, World Bank Institute, Seoul,p3.

(٢) ابن داود، سلوى بنت داود بن سعد، "تحديات تحقيق المسؤولية الاجتماعية في الجامعات السعودية"، بحث منشور في مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، ٦٩٤، (٢٠٢١): ص١٨.

(٣) الحارثي، عسكر، "تجربة المملكة العربية السعودية في ترسيخ أسس المسؤولية الاجتماعية"، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، مجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض، مركز البحوث والدراسات، (٢٠٠٩): ص١٠.

II. ب. ٢. الفرع الثاني

المبادرات المحلية والإقليمية لدعم المسؤولية الاجتماعية لرواد الأعمال

سعت المملكة من أجل تحقيق مساعي رؤيتها الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، وذلك عن طريق حث كافة المؤسسات باختلاف أنواعها الحكومية والخاصة وغير الربحية للمساهمة والتعامل مع المتطلبات الحيوية للمجتمع؛ فبعض الأجهزة الحكومية تتفاعل مع المجتمع، بما في ذلك المنظمات والأفراد؛ لتعزيز الممارسات التي تدعم تحقيق تنمية المملكة^(١).

فترسيخ المسؤولية الاجتماعية في المنظمات يكمن في عدة طرق أبرزها إيمان الشركة بالمسؤولية الاجتماعية، ووضوح الرؤية نحو المسؤولية الاجتماعية، والاهتمام بالكوادر البشرية، وتنمية الابتكار التقني المتلائم مع الاحتياج المجتمعي، والالتزام بالموصفات العالمية للمسؤولية الاجتماعية مثل (ISO 26000)^(٢).

كما قامت المملكة بإطلاق المبادرات القومية والخاصة بمسؤولية الشركات الاجتماعية بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، كما قامت بإنشاء الشبكة السعودية والتي تستهدف تشجيع الشركات على المساهمة في مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكان للمملكة دور محلي وإقليمي للنهوض بالمسؤولية الاجتماعية من خلال:

١- تنظيم المملكة العربية السعودية للملتقى العربي لخبراء المسؤولية الاجتماعية تحت رعاية المنظمة العربية للتنمية الإدارية بجامعة الدول العربية والشبكة السعودية: فمن بين أهداف الملتقى تبني ممارسات وحلول مبتكرة لأهم تحديات التنمية المستدامة بما يسهم في تفعيل المسؤولية للمساهمة الفاعلة بما ينعكس على مؤشرات التنمية المستدامة ٢٠٣٠، من خلال النهج والابتكار في البرامج، وبالتعاون والتكامل بين كافة الشركاء في العالم العربي، والتطرق للعديد من القضايا والمشكلات التي تواجه التنمية بشكل عام، والمسؤولية الاجتماعية بشكل خاص في الوطن العربي، إضافة إلى دراسة واقع هذه المسؤولية واستشراف المستقبل والتحديات التي تواجهها كما يلي:

- نشر ثقافة هذه المسؤولية على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية.
 - إبراز الأدوات والمنهجيات العلمية في مجال المسؤولية الاجتماعية.
 - تسليط الضوء على التجارب الدولية والإقليمية الناجحة في المسؤولية الاجتماعية.
 - استشراف مستقبل المسؤولية الاجتماعية وتحديد معالم التحديات التي تواجه تطويرها.
- ٢- تنظيم دبلوم المسؤولية الاجتماعية: وتعتبر هذه الدبلومة هي الأولى من نوعها في الوطن العربي والتي قامت بها المملكة والتي تهدف بصفه عامة إلى إعداد وتأهيل الكفاءات المتخصصة وتأهيلهم لتطوير أداء المؤسسات وشغل القيادات والمواقع الإدارية وتعريفهم

(١) حجاز بندر، "رؤية وطنية للمسؤولية الاجتماعية"، بحث مقدم في ملتقى الشراكة والمسؤولية الاجتماعية بين القطاع العام والخاص، الرياض، المملكة العربية السعودية، (٢٠٠٩): ص ٢.

(٢) أبو نصر، مدحت محمد، المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات الموصفات القياسية أيزو 2600، (القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، ٢٠١٥)، ص ٩.

بماهية هذه المسؤولية وطبيعتها وتطوير مهاراتهم وقدراتهم ومعارفهم بالمسارات العلمية والمهنية للعمل في مجالات المسؤولية الاجتماعية بالشركات.

٣- وضع استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات: دشنتها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية كأول مخرجات هدف "تعزيز قيام الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية"، كأحد أهداف برنامج التحوّل الوطني^(١).

وتضمّنت الاستراتيجية تحليل لمسؤولية الشركات تجاه المجتمع السعودي، وإجراء مقارنة معيارية لأفضل الممارسات الدولية في المجال، وتمثلت رؤيتها في "ترسيخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية في كافة قطاعات التنمية لتعزيز مساهمة الشركات في برامج المسؤولية الاجتماعية التي لها أثر على تنمية المجتمع والبيئة والاقتصاد".

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تأسيس بنية تحتية للمسؤولية الاجتماعية، عن طريق تفعيل ممكّنات المسؤولية الاجتماعية، ممثلة في ست ركائز هي: الشراكات والحوكمة، والأنظمة واللوائح، والتخطيط الوطني، والتحفيز والتشجيع، والتوعية وتطوير القدرات، والرصد والقياس.

٤- تخصيص يوم ٢٣ مارس من كل عام لاعتباره يوم المسؤولية الاجتماعية داخل المملكة العربية السعودية وفق مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠: فقد صدرت الموافقة الكريمة على أن يكون يوم ٢٣ مارس من كل عام، لاهتمام المملكة بالتنمية المستدامة وفق رؤيتها ٢٠٣٠، ودعمها المستمر واللامحدود لشركات القطاع الخاص؛ لما تقدمه من أجل ازدهار المجتمع واستدامة موارده للأجيال القادمة، وذلك من خلال تأصيل العمل المجتمعي بإطار وأبحاث ودراسات علمية، إضافة لنشر الوعي العام حول كافة القضايا المتعلقة بالمجتمع^(٢).

ويرى المختصون أن مسؤولية رواد الاعمال ممارسة حضارية في المجتمعات المتقدمة، وتسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وسد الاحتياج التنموي، منوهين أن تحديد يوم للمسؤولية الاجتماعية هو لرفع شأن برامج المسؤولية الاجتماعية، والارتقاء بمسؤولية مؤسسات وشركات القطاع الخاص في الوطن، تجاه المجتمع، والإسهام في حماية وتطوير الإنسان وحفظ البيئة وكافة مواردها الطبيعية ونمو الاقتصاد وتنمية موارده.

وتزامن مع يوم المسؤولية الاجتماعية، إقامة اللقاء الثالث للمسؤولية الاجتماعية ٢٠٢٣، تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة، وركز على أهداف التنمية في المملكة، وما يعزز من دورها وفي مقدمة ذلك استخدام الأساليب الهندسية التي تساهم في الاستدامة المشاريع واعتمادها على مصادر الطبيعة وتقليل التلوث وتحسين المظهر الحضاري انطلاقاً من تحقيق مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

(١) المنصة الوطنية السعودية الموحدة تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٨/٢٢

<https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/aboutksa/nationalDevelopmentPlans>

(٢) وكالة الأنباء السعودية تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٨/٢٣

<https://www.spa.gov.sa/w1878777>

٤- مواكبة الاتفاقيات الأوروبية: تعتبر الشركات الأوروبية على قمة الشركات في مجال تنفيذ التزاماتها تجاه العمال والبيئة، وقد نقلت المملكة العربية السعودية كيف ساهمت الشركات الأوروبية بإبرامها الاتفاقيات الدولية بدعم من البنك الدولي للتنمية والاعمار وصندوق النقد الدولي، في تطوير معلوماتها وزيادة المفاوضات الدولية مع الشركات الأجنبية، ويمكن القول أن التجربة الأوروبية تشكل حجر الزاوية في الاتفاقيات الدولية المؤدية الى تعزيز ثقافة الحوار بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات، أي أن الحوار الذي شكل نقطة الانطلاق مع الشركات بدلا من الخصومة، بالإضافة الى المبادرة العالمية لمسألة انتهاك الشركة لمسؤوليتها، ومن هذه المبادرات الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية^(١).

الخاتمة

إن أساس التزام الشركة تجاه المجتمع والبيئة هو قوام مسؤوليتها ويتم ذلك من خلال تفعيل الأنشطة الاجتماعية التي يحتاجها هذا المجتمع كمكافحة الفقر ومعالجة البطالة وتطوير الرعاية الصحية وغيرها، وتتميز مسؤوليتها بخصائص معينة كالطوعية، والتكامل مع الأنشطة البيئية والممارسات اليومية، وتمارس الشركات بأنواعها مسؤوليتها كأحد أنشطتها الاستراتيجية، كما أن لهذه المسؤولية دور مهم في النهوض بالتنمية المستدامة خاصة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، وسوف نوضح ما توصلنا اليه من نتائج وتوصيات كالآتي:

أولاً: النتائج

- ١- أن الاهتمام بمسؤولية شركات رواد الأعمال تجاه المجتمع أصبح من أولويات المملكة خصوصا في ظل قيام المملكة بتحقيق التنمية وفق رؤيتها ٢٠٣٠.
- ٢- أن تبنى الشركات لمسؤوليتها ضمن برنامجها يعمل تحقيق الكثير من الأرباح، بالإضافة إلى أنه لها دور في التغلب على الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تقوم على ضرورة توفير نوع من الاندماج بين كافة المصالح الخاصة بالشركة والمجتمع ككل.
- ٣- أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تمثل حيز الزاوية للتنمية المستدامة، فلا تقتصر المسؤولية الاجتماعية على النواحي البيئية والخيرية، وإنما تمتد لتشمل الإجراءات والأنشطة والسياسات والآليات الفعالية للتغلب على المشكلات ا من أجل تحقيق التنمية الشاملة المنشودة.
- ٤- قامت المملكة العربية السعودية بإطلاق العديد من المبادرات القومية للمسؤولية الاجتماعية للشركات بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، كما قامت بإنشاء الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية والتي تستهدف تشجيع الشركات على المساهمة في مشروعات التنمية الشاملة.

(١) ظاهر، طيبة حبيب المسؤولية الاجتماعية للشركات الأجنبية تحت مظلة الاتفاقات الإطارية الدولية: دراسة تحليلية، مرجع سابق، (٢٠١٨): ص ١٧٠.

ثانياً: التوصيات

- ١- العمل على توعية وتنقيف رواد الأعمال لدورهم ومسؤوليتهم تجاه المجتمع وأهميتها عن طريق عقد العديد الندوات والدورات التدريبية والمؤتمرات، وقيام وسائل الإعلام بالتوعية ونشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية ومبادئها الصحيحة والمجالات المرتبطة بها.
- ٢- يوصى الباحث بضرورة قيام شركات رجال الأعمال بإنشاء دوائر مختصة تكون مهمتها مراقبة التزاماتها، ووضع رؤية واضحة نحو دورها الاجتماعي الذي تريد أن تتبناه والمبادرة التي ستقدمها ، على أن تكون هذه الدوائر ضمن الهيكل التنظيمي للشركة.
- ٣- يوصى الباحث بتدريس الجامعات السعودية مادة منفصلة تتضمن مفاهيم مسؤولية الشركات الاجتماعية، مع تطبيق عملي على كيفية تناولها وتأثيرها.
- ٤- العمل على حث رواد الاعمال بالإفصاح عن أدائهم الاجتماعي والبيئي أثناء تقديم اقرارهم وذلك عن طريق تمييزها ببعض المزايا مثل إعفائها من بعض الضرائب، وتقديم لها بعض التسهيلات التي من شأنها تساعدها في نشاطها.
- ٥- يوصى الباحث المنظم السعودي بضرورة تنظيم لأحكام المسؤولية الاجتماعية ضمن أولوياته التنظيمية وضع تنظيم ملزم لكافة القطاعات الحكومية والخاصة الربحية وغير الربحية بتناول كافة الأمور المتعلقة بها، وهذه بمثابة بنية تحتية تنظيمية من أجل حسم الخلاف حول الطبيعة القانونية ومدى إلزاميتها، من أجل النهوض بالتنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠.

المصادر**أولاً: الكتب القانونية:**

- ١- أبو زنت، ماجدة احمد؛ غنيم، عثمان محمد، *التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها*، الأردن: دار الصفا للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧.
- ٢- أبو نصر، مدحت محمد، *المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات المواصفات القياسية أيزو ٢٦٠٠*، القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، ٢٠١٥.
- ٣- أحمد، إبراهيم سيد، *حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات عبر الوطنية وغسل الأموال*، الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٩.
- ٤- البكري، تامر، *التسويق والمسؤولية الاجتماعية*، عمان: دار وائل للنشر، ٢٠٠١.
- ٥- جاد الرب، سيد محمد، *الأخلاقيات التنظيمية والمسؤوليات الاجتماعية في منظمات الأعمال العصرية*، القاهرة: مصر، دار الكتب العصرية، ٢٠١٠.
- ٦- حسام الدين، محمد، *المسؤولية الاجتماعية للصحافة*، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣.
- ٧- دحلان، عبد الله صادق، *المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، عالم العمل منظمة العمل الدولية*، بيروت: المكتب الإقليمي للدول العربية، العدد ٤٩، ٢٠٠٤.
- ٨- سليمان، محمد مصطفى، *حوكمة الشركات*، الإسكندرية، الدر الجامعية، ٢٠٠٨.

- ٩- طاحون، حسين حسن، تنمية المسؤولية الاجتماعية، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٩.
- ١٠- عثمان، سيد أحمد، التحليل الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٦.
- ١١- الغالبي، طاهر؛ العامري، صالح، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع، عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥، ص ٥٠.
- ١٢- قاسم، خالد مصطفى، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصر، الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٧.

ثانياً: المجالات العلمية:

- ١- ابن داود، سلوى بنت داود بن سعد، "تحديدات تحقيق المسؤولية الاجتماعية في الجامعات السعودية"، بحث منشور في مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، ٢٠٢١، ١٥-٢٨.
- ٢- أبو سليم، خليل سليمان محمد، "قياس أثر آليات الحوكمة على تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات"، بحث منشور في مجلة اربد للبحوث والدراسات والعلوم الإدارية والمالية، الأردن، مج ٢٠، ١٤، (٢٠١٨): ص ٣٠.
- ٣- أبو شعيشع، شريف محمد علي، "دور المسؤولية الاجتماعية في حماية البيئة"، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، مصر، ٢٠٠٢، ١٣٢: ص ٢١٤.
- ٤- إدريس، محمود سالم عبد الله، "مفهوم وأبعاد المسؤولية الاجتماعية وأثرها على التنمية المستدامة"، بحث منشور في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٣٤، (٢٠١٥): ص ٤٨٠.
- ٥- الاسرج، حسين عبد المطلب، "المسؤولية الاجتماعية للشركات"، بحث منشور مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، مج ٩، ٩٠، (٢٠١٠): ص ٨.
- ٦- أنور، نورا محمد عماد الدين، "المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية" دراسة تطبيقية، بحث منشور في مركز المديرين المصري، القاهرة، (٢٠١٠): ص ٢.
- ٧- التويجري، محمد، "المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية"، بحث منشور في المجلة العربية للإدارة، العدد ٤، (١٩٨٨): ص ٢١.
- ٨- جبارة، جبارة محمد؛ عبد العظيم، مناهل خلف الله، "التأصيل النظري لمفهوم المسؤولية الاجتماعية"، بحث منشور في مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق، مصر، ٨٤٤، (٢٠١٧): ص ١٢٧.
- ٩- الحاج، سالم محمد، "المسؤولية الاجتماعية وأثرها في التنمية وحماية البيئة: رؤية لدور الشركات العامة في المجتمع المحلي"، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية، كلية الآداب بالخمس، جامعة المرقب، ليبيا، (٢٠٢٠): ص ٤١٠-٤٢٩.
- ١٠- الحارثي، عسكر، "تجربة المملكة العربية السعودية في ترسيخ أسس المسؤولية الاجتماعية"، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، مجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض، مركز البحوث والدراسات، (٢٠٠٩): ص ١٠.

- ١١- حجاز بندر، "رؤية وطنية للمسئولية الاجتماعية"، بحث مقدم في ملتقى الشراكة والمسئولية الاجتماعية بين القطاع العام والخاص، الرياض، المملكة العربية السعودية، (٢٠٠٩): ص ٢.
- ١٢- الذقن، أحمد السيد محمد، "المسئولية الاجتماعية للشركات: اطار مفاهيمي"، بحث منشور في المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مج ٢٠، ١٤، (٢٠١١): ص ٢٢.
- ١٣- زيادة، أحمد عبد الخالق عبد العليم، "تعزيز مواطنة شركات القطاع الخاص لتحقيق التنمية المجتمعية"، بحث منشور في مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، كلية التربية، جامعة الفيوم، ع ٤٤، ج ٣، (٢٠١٥): ص ١٦٠.
- ١٤- السباخي، عبد المنعم حسن، "حوكمة الشركات والوحدات الاقتصادية والحكومية والمسئولية الاجتماعية لها: رؤية مستقبلية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مج ١٥، عدد خاص، (٢٠١١): ص ١٧٢.
- ١٥- السحيباني، صالح، "المسئولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية" حالة تطبيقه على المملكة العربية السعودية"، بحث ملقى في المؤتمر الدولي حول "القطاع الخاص في التنمية: تقييم استشراف"، بيروت، لبنان، (٢٠٠٩): ص ١٠.
- ١٦- ظاهر، طيبة حبيب، "المسئولية الاجتماعية للشركات الأجنبية تحت مظلة الاتفاقات الإطارية الدولية: دراسة تحليلية"، بحث منشور في مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، كلية الحقوق، جامعة القادسية، العراق، العدد ٥٩، (٢٠١٨): ص ١٧٧.
- ١٧- عثمان، الأميرة إبراهيم، "الإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية"، بحث منشور في مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، ع ٣٤، (١٩٩٩): ص ٨.
- ١٨- عجاج، سهام، "المسئولية الاجتماعية للمؤسسة كمدخل أساسي لتجسيد التنمية المستدامة إزاء العاملين"، بحث منشور في مجلة روافد، العراق، مج ٢، ع ٢٤، (٢٠١٨): ص ٢٣٠.
- ١٩- عزاوي، أمير؛ بو زيد، سايج، "دور المسئولية الاجتماعية والبيئة للمؤسسة الاقتصادية في إرساء الثقافة البيئية"، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، (٢٠١١): ص ٤٠٦.
- ٢٠- العصفور، صالح، "التقييم البيئي للمشاريع"، بحث منشور في مجلة حسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ع ٣٢٤، (٢٠٠٥): ص ٢٨.
- ٢١- عيد، عادل عزت، "المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"، بحث منشور في مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، ع ٥٨٤، ج ٢، (٢٠١٧): ص ٢٦٣-٣٢٥.
- ٢٢- كاظم، ضرغام محمود، "المسئولية الاجتماعية للشركات من الناحية القانونية"، بحث منشور في مجلة الجامعة العراقية، ع ٥٧٤، ج ٢، (٢٠٢٢): ص ٥٢٧.
- ٢٣- محمد، إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف، "المسئولية الاجتماعية للشركات ودورها في مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية: دراسة تحليلية وتطبيقية على مصر"، بحث منشور في مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ع ١٠٧، (٢٠١٦): ص ٢٦١-٣٤٨.

- ٢٤- نصار، هبة، "المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال الخاص: دراسة استطلاعية"، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، ع١٤٤، (٢٠٠٠): ص ٢١.
- ٢٥- يجياوي، نعيمة؛ عاقل، "فضيلة التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي"، بحث منشور في مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، (٢٠١٦): ص ١٢٦.
- ٢٦- بونس، إيهاب محمد، "دور الدولة والمسؤولية الاجتماعية للشركات"، بحث منشور في المجلة المصرية للدراسات التجارية، مجلد ٣٤، (٢٠١٠): ص ٢٦١.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح:

- ١- أحلام، مزياني، "أثر المسؤولية الاجتماعية على تنافسية المؤسسة" دراسة حالة اتصالات الجزائر بأم البواقي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، ٢٠١٦، ص ٨٥.
- ٢- بو بكر، محمد الحسن، "دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المنظمة" دراسة في حالة مؤسسة نفضال باتنة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٤، ص ١٢.
- ٣- حسن، عوض هديان، "ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المنشآت الصناعية بالقطاع الخاص بدولة الكويت"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، ١٩٩٦، ص ٦٥.
- ٤- خليل، مازن عبد القادر، "واقع المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي وأثرها على الأداء" دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن، ١٩٩٤، ص ١٦.
- ٥- شعشاعة، ماهر، "محاسبة المسؤولية الاجتماعية بالتطبيق على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، الجامعة الأردنية، ١٩٩١، ص ٥٤.
- ٦- ضياقي، نوال، "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ٢٠١٠، ص ٢٣.
- ٧- عيسى، عارف محمود كامل، "إطار مقترح لزيادة فعالية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بهدف تحسين جودة التقارير المالية وتعظيم قيمة المنشأة بالتطبيق على البيئة المصرية"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠١٤، ص ١٠٥.
- ٨- نوافان، محمد حامد، "القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، ٢٠٠٢، ص ١٠٢.

رابعاً: المصادر باللغة الانكليزية:

- 1- Amiram Gill(2008), corporate governance as social responsibility: A research agenda, Berkeley Journal of International Law, vol.26, no.2, p452.
- 2- Djordjija Petkoski,(2015), Corporate Social Responsibility-The Role of the Private Sector and International Financial

- Institutions, in Corporate Governance, Market Economy and Accountability, World Bank Institute, Seoul,p3.
- 3- Elasrag, Hussein(2014), (Social Responsibility of the Private Sector and Its Role in Sustainable Development of the Kingdom of Saudi Arabia) (April 1, 2014). Available at SSRN.
 - 4- <http://alfozan.com/ar/alfozan-social-foundation>
 - 5- <https://www.aramco.com/ar/sustainability/responsible-business/supporting-communities/economic-and-community-projects>
 - 6- <https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/aboutksa/nationalDevelopmentPlans>
 - 7- Michel Capron et Françoise Quairel-Lanoizelée(2007), la responsabilité d'entreprise, éditions la découverte, Paris, p23.
 - 8- Toni A.D. Tonchia,S.(2009),Performance measurement systems models, characteristics and measures" International Journal of Operations & Production Management,2(1/2),p13.
 - 9- World Business Council for Sustainable Development (WBCSD) 1999: Meeting changing expectations: Corporate social responsibility,p2